أصول النحو العربي
عند الشاوي بين النظرية والتطبيق

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، فهذا البحث بعنوان "أصول النحو العربي بين النظرية والتطبيق عند الشاوي" . وهي محاولة لإلقاء الضوء على أصول النحو عند الشاوي (١) ؛ وذلك من خلال المباحث النظرية والتطبيقات في كتابه: (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو)، وكتابه (المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية). حيث تناول علم أصول النحو، فهو محكم العبارة ، متقن الإيجاز، مستمداً من أهم مصادر هذا الفن، شاملاً لمعظم قضايا أصول النحو. وترجع أهمية هذا البحث لأصول النحو عند الشاوي إلى ما كان لهذه الشخصية من دورٍ كبيرٍ في تأصيل علم أصول النحو؛ وذلك بما أصله وأضافه إلى هذا العلم حيث أرسى مبادئ علم الأصول وقواعده فكتاب (ارتقاء السيادة) للشاوي من المصادر المهمة التي تفيد الدارس في معرفة ما يتصل بأدلة النحو، وهي: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، وقد جعله الشاوي على أسلوب الاقتراح للسيوطي، ويتضح ذلك من خلال المناظرة بين الكتابين التي تؤكد التزام الشاوي بنفس أسلوب وترتيب السيوطي. فهذا العالم الجليل

---

١ – هو: يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله، أبو زكرياء الشاوي المليانى الجزائري (١٠٣٠ –١٠٩٦ هـ = ١٦٢١ –١٦٨٥ م): مفسر، من فقهاء المالكية، ولد بمليانة وتعلم بالجزائر. وأقام مدة بمصر في عودته من الحج سنة ١٠٧٤، وتصدر للإقراء بالأزهر. ثم رحل إلى سورية والروم (تركيا) ومات في سفينة، راحلا للحج، ونقل جثمانه إلى القاهرة. وترك يحيى الشاوي آثارا عظيمة توزعت بين النحو وأصوله، والتصريف ومَدارجه، والدلالة والمعجم، والفقه، وعلم الكلام، و له حواش وشروح، منها «توكيد العقد فيما أخذ الله علينا من العهد "و «شرح التسهيل لابن مالك» وله "المحاكمات بين أبي حيان والزمخشريّ وله رسالة في " أصول النحو " جعله على أسلوب الإقتراح للسيوطي، وينظر في ترجمته الذهبي: سير أعلام النبلاء، دار الحديث– القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، ج٨، ص٢٣٨ أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، ج٢، ص١٠٢، الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ م،ج ٨، ص١٦٩.

استطاع أن يجمع ما يتصل بتلك الأصول بطريقة علمية ومنظمة، معتمدًا في ذلك على المصادر الأصيلة التي وضعها النحاة السابقون. ومن أهم الدراسات التي تناولت الشاوي بالدراسة: المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشيخ الشاوي دراسة في المنهج وقضايا النحو، عصام سيد أحمد عامرية، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م. والمحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشاوي، تحقيق ودراسة، إعداد: خيرية عبد الحميد زعيمة، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر. ولأجل تحقيق الهدف من البحث فقد قسمته إلى تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وذلك على النحو التالي:

التمهيد: ويتناول أصول النّحو العربي قبل الشاوي، وعلاقة أصول النحو العربي بأصول الفقه، وأسبقية أصول الفقه للنحو وأصوله.

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: استصحاب الحال.

الخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد:

أصول النّحو العربي قبل الشاوي:

أولّ من استعمل هذا المصطلح في عنوان كتاب هو أبو بكر بن السرّاج (٣١٦ هـ) في كتابه أصول النّحو. ولكنّ الناظر في محتوى هذا التّأليف يجد صاحبه قد قصد به قواعد النّحو المتداولة . وهو ما أومأ إليه أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) في مقدّمة كتابه الخصائص حيث يقول: " وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النّحو، على مذهب أصول الكلام والفقه. فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله"(٢) .

أمّا استقلال علم الأصول بوصفه فرعا خاصّا من التّأليف فكان متأخّرا (القرن الرّابع). وأمّا تسميته فقد سبق إليها أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ) في كتابه لُمع الأدلّة في علم أصول النّحو حيث يعرّفه قائلا : " أصول النّحو أدلّة النّحو الّتي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه الّتي تنوّعت عنها جملته وتفصيله"(٣). ثمّ نسج على منواله جلال الدّين السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو وجدله حيث يصف هذا العلم بقوله : " هو بالنّسبة إلى النّحو، كأصول الفقه بالنّسبة إلى الفقه"(٤).

ويأتي رأي ابن جني عكس ذلك حيث يرى أن تقريب أصول النّحو من أصول الفقه وتشبيهه به فيه إجحاف بأصول النّحو؛ وذلك لأنه يمكن وصف أصول الفقه بأنها نقلية، وأصول النحو عقلية؛ لاستنادها إلى فكرة الحسّ في مستوى الأداء النّطقيّ التّصويتيّ وفكرة النّظام في مستوى الأبنية والعلاقات النّحويّة والأمارات الدّالّة عليها. وأوّل من بيّن هذا الفارق وأعلن عنه هو ابن جنّي في خصائصه وتحديدا في باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة الذي يفتتحه بقوله: "اعلم أنّ علل النّحويّين، أعني بذلك

---

٢ – ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط ٣، القاهرة ١٩٨٦ ص ١–٢، ج١.

٣ – الأنباري: لمع الأدلّة في أصول النّحو، تحقيق: عطية عامر، المكتبة الكاثوليكية ــ بيروت، ١٩٦٣، ص ٢٢٧.

٤ – السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق طه عبد الرّؤوف سعد، طبعة مكتبة الصّفا، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٧.

حذّاقهم المتقنين، لا أفاقهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين؛ وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس، وليس كذلك حديث علل الفقه؛ وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنّا، غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحجّ، وفرائض الطّهور، والصّلاة، والطّلاق، وغير ذلك، إنّما يُرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علّة جعل الصّلوات في اليوم واللّيلة خمسًا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضًا حال الحكمة والمصلحة في عدد الرّكعات، ولا في اختلاف ما فيها من التّسبيح والتّلاوات؛ إلى غير ذلك ممّا يطول ذكره ولا تحلى النّفس بمعرفة السّبب الذي كان من أجله، وليس كذلك علل النّحويّين"(٥).

علاقة أصول النحو العربي بأصول الفقه:

كانت العلوم الإسلامية مرتبطة أوثق ارتباط بعلوم اللغة العربية، وكان التواصل قائمًا بين الشعر والتوحيد والنحو والتفسير وغير ذلك مما تداخل بعضه في بعض، ومد بعضه بعضًا في تكامل مثمر انعكس على كل فروع المعرفة الإسلامية بالثراء والخصوبة(٦). وقد ظهر هذا الارتباط جليًا بين علمي أصول الفقه والنحو الناتج من الاتصال العلمي الرائع الذي نشأ بين النحاة وعلماء أصول الفقه وكان من ثماره الطيبة:

١- ظهور علم أصول النحو:

حيث اشترك علم أصول النحو في أدلته مع أدلة أصول الفقه، يدل على ذلك تعريف أبي البركات الأنباري أصول النحو بأنها "أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"(٧)

وأصول النحو الأربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال هي نفسها الموجودة في علم أصول الفقه. وأول من أطلق مصطلح أصول النحو هو ابن

---

٥ - ابن جني: الخصائص: ٤٨

٦- انظر: صقر: فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الاندلس في تيسير النحو - ص١٦ ماجستير٢٠٠٦ جامعة النجاح الوطنية

٧- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص٩٢، تحقيق: محمود فجال، مطبعة الثغر، ط١، ١٩٨٩م

السراج([٨]) حيث يحمل كتابه لأول مرة اسم (الأصول في النحو) "فيعد أول من استخدم هذا المصطلح"([٩])، وقد ذكر ابن السراج الغرض من كتابه فيقول: " وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب موجز"([١٠])، ويقول أيضًا " وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلَّمت العرب، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"([١١]).

٢- استعانة علماء أصول الفقه بأبواب النحو:

أفاد علماء أصول الفقه من بعض أبواب النحو ومسائله في استخراج بعض الأحكام الشرعية، ومن أهم هذه الأبواب: أسلوب الشرط، والاستثناء، وعطف النسق، وحروف الجر، وبعض الظروف، وبعض أدوات المعاني الأخرى.

فحروف الجر تسمى أيضًا حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وقد سماها الكوفيون أيضًا حروف الصفات؛ لأنها تقوم بإحداث صفة في الاسم كالظرفية والبعضية والاستعلاء ونحوها من الصفات الأُخر([١٢]).

وسميت أيضًا بحروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تقوم بخفضها، والأظهر أنها سميت بذلك لأن الأسماء تأتي بعدها مجرورة كما سُبقت حروف النصب والجزم بذلك لأن الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة([١٣]).

أما ابن حزم فلم يطلق على هذه الحروف الجر أو الخفض، وإنما قال عنها: "معاني حروف تتكرر في النصوص"([١٤])، ويبدو أن هذه التسمية التي ارتضاها ابن حزم

٨- انظر: أنعم: عبد الملك عبد الوهاب: التفاعل بين النحو وأصوله والفقه وأصوله ص٣٠٤ – مجلة الشريعة والقانون – العدد السادس والأربعون إبريل ٢٠١١

٩- الإسنوي: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، ص٦٠، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار، ط١، ١٩٨٥.

١٠- ابن السراج: الأصول في النحو، ج١، ص٣٨، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

١١- ابن السراج: الأصول في النحو، ج١، ص٢٧.

١٢- ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج٨، ص٧، وشرح الكافية: ج٢،ص٣٥٤.

١٣- ينظر: شرح الكافية: ج٢، ص٣٥٤.

١٤- ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام: ج١، ص٤٦.

لنفسه جاءت عن طريق تكرار هذه الحروف في النصوص التشريعية التي أوردها حتى يتسنى له معرفة الحكم التشريعي في النص مبتعدًا عن التأويلات التي تعوق فَهْم النصوص.

ومن حروف المعاني التي تكلم عنها ابن حزم:

أ- إلى: وقال عنها:"معناها الانتهاء أو مَعَ"(١٥).

ب- مِنْ: وقال عنها: "معناها ابتداء أو تبعيض"(١٦).

ج- الباء: وقال عنها: "تفيد الاتصال، مثل قولك: مررت بزيد، تريد اتصال مرورك به"(١٧)، وأنكر ابن حزم خروج الباء إلى معنى التبعيض(١٨).

د- واو القسم: قال عنها ابن حزم: " وهذه الواو ليست كواو العطف لأنها يُبتدأ بها أول الكلام"(١٩). وقد أراد ابن حزم أن يفرق بين واو القسم التي يبدأ بها الكلام وبين واو العطف؛ فقد يلي واو القسم واو ثانية، فهذه الثانية تكون للعطف.

٣- أخذ النحاة بعض أبواب أصول الفقه في مؤلفاتهم:

وإمامهم في هذا وكبيرهم الذي علمهم تلك الصناعة ابن جني؛ فهناك بعض المصطلحات المشتركة بين النحو وأصول الفقه ومنها:

(مصطلح النسخ) وهو يعني في اللغة الإزالة، وفي اصطلاح علماء الأصول هو رفع الشارع حكمًا شرعيًا بدليل شرعي، ويعد ابن حزم النسخ بيانًا للأحكام، فليس إزالة للنصوص، ولا إلغاء لها، وإنما هو بيان لانتهاء أحكامها، فيقول:"حد النسخ أنه بيان انتهاء زمن الأمر الأول"(٢٠). ويقول في موضع آخر: " والنسخ على ما فسرناه، نوع من أنواع تأخير البيان" (٢١). وقد اطلق النحاة على بعض الأفعال والحروف

١٥- ابن حزم: الإحكام، ج١، ص٤٦.

١٦- ابن حزم: الإحكام، ج١، ص٤٧.

١٧-ابن حزم: الإحكام، ج١، ص٤٧.

١٨- ينظر: ابن حزم: الإحكام، ج١، ص٤٧.

١٩- ابن حزم: الإحكام، ج١، ص٤٧

٢٠- ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام:ج٤، ص٥٩.ط١، ١٩٨٤، دار الحديث.

٢١- ابن حزم، ج٤، ص١٦٣.

نحو"كان"و"إن"و"ظن" نواسخ؛ لأنها تغير حكم الرفع للمبتدأ والخبر وتبدله بحكم آخر. ومن هذه المصطلحات أيضًا مصطلح (التعليق) ومصطلح (التعدية).

٤- وجود كثير من أوجه التشابه في المنهج عند علماء أصول الفقه والنحاة:

ومن أمثلة هذا التشابه: ما يسمى في الفقه بإحداث قول ثالث، والتلفيق بين المذاهب، وهذا وارد في النحو تحت عنوان "تركيب المذاهب"، ومن ذلك أن النحاة اختلفوا حول إعراب الضمير المتصل ب"لولا" كما في (لولاي ولولاك)([٢٢])، وقد أحدث أبو البقاء العكبري قولًا ثالثًا حين حكم عليه بأنه لا موضع له من الإعراب.

٥- اشتغال بعض النحاة بعلم الأصول، واشتغال بعض الأصوليين بعلم النحو:

والانتهاء بالجمع بينهما لإتقان الصناعة في العلمين([٢٣]).

لذلك لا عجب أن نجد من الأصوليين من اشتغل بالنحو، والعكس، مثل: نجم الدين الطوفي، وجمال الدين الإسنوي، وغيرهما؛ لذلك كان النحو وثيق الصلة بالقرآن الكريم، بل إن القرآن الكريم كان مفجر الدراسات اللغوية، فكان أول المصادر التي استقى منها النحويون شواهدهم، واعتمدوا عليها في تقرير القواعد الصرفية والأحكام النحوية"([٢٤]).

أسبقية أصول الفقه للنحو وأصوله:

أغلب أقوال العلماء أن علم الفقه وأصوله سبق علم النحو وأصوله من حيث النشأة؛ وذلك لأن "المؤلفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفرع على الأصل، والأشباه والنظائر وبيان العلل، وهذه المؤلفات كلها كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعة...هؤلاء الأئمة الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده، وهذا يظهر لنا بجلاء أن علم أصول الفقه سبق النحو وأصوله، ومن ثم كان الأول هو المؤثر في الثاني وليس العكس"([٢٥]).

---

٢٢ – ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الرسالة، لبنان- بيروت، ج٢/١٢٤.

٢٣- انظر:محمود سليمان ياقوت: أصول النحو العربي ص٩٤-١١١ – دار المعرفة الجامعية –٢٠٠٠

٢٤- الشارف لطروش: أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي العربي- ص٦٢- مجلة حوليات التراث – مستغانم(الجزائر)

٢٥- أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص٧٩، دار المعرفة الجامعية،ط١، ١٩٩٤م.

ومن مظاهر التأثير والتأثر بين علم أصول النحو وعلم أصول الفقه وجود كتب تجمع بين مسائل الفقه المدارة على أسس نحوية ومن أهم هذه الكتب كتاب (الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) للإمام جمال الدين الإسنوي. "حيث يعد أول كتاب يجمع بين دفتيه مسائل فقهية مدارة على أسس نحوية، وقد بلغت هذه المسائل ثماني وخمسين ومائة مسألة موزعة على خمسة أبواب، وسبعة وعشرين فصلًا، وقد سار المؤلف في مسائله على نهج لم يفارقه من أول كتابه حتى نهايته، فهو يذكر المسألة النحوية أولًا، ثم يتبعها بالمسألة الفقهية، ثم يستخلص بعد ذلك الحكم الفقهي المبني على مقتضيات القواعد النحوية" [٢٦].

أصول النحو عند الشاوي:

لقد أفرد الشاوي مُصنّفًا عن أصول النحو بعنوان (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو) دَرسَه وحَقّقه الدكتور عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، وقد ضمَّنه يحيى الشاوي أبوابا سبعة سماها كتبا عرض فيها للسماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، والتعارض والترجيح، وأدلة شتى، وفي أحوال مستنبطة، و جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي، ويتضح ذلك من خلال المناظرة بين الكتابين التي تؤكد التزام الشاوي بنفس أسلوب وترتيب السيوطي.

والأصول هي التي يستند إليها النحويون لاستنباط قواعدهم وأحكامهم النحويّة، وتتمثل في السَّماع والقياس والإجماع والاستصحاب، وقد عرفها الشاوي بقوله:" أصول النحو: دلائلُهُ الإجماليةُ([٢٧]). وفيما يلي يتضح موقف الشاوي منها :

٢٦- محمد حسن عواد:مقدمة تحقيق كتاب: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، ص٨-٩ ط١ – دار عمار.

٢٧ – الشاوي: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، ط١، ١٩٩٠، دار الانبار، ص٣٥.

١ – المبحث الأول: السَّماع :

يعرفه الأنباري بأنه: الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٢٨). وقد كان النحاة في الأصل متأثرين بمنهج النقل المعمول به لدى علماء الحديث ولهذا اشترطوا شروطاً للسماع تضبطه وتخرجه من دائرة الانتحال والعبث والكذب، واللغة الضعيفة؛ لأن أمره يتعلق باستخراج قواعد مضطردة تضبط لغة القرآن، وتصوب الخطأ، وتمنع اللحن، ومن تلك الشروط ما يلي :

أ- أن يكون الكلام المسموع أوالمنقول فصيحاً فيخرج بذلك العامي والركيك وكل ما لا يستوفي شروط الفصاحة .

ب- صحة النقل: ويتطلب ذلك معرفة أحوال الرواة النقلة .

ج- الكثرة : وهي تواتر عدد كثير من النقلة على رواية واحدة .

وقد حصر اللغويون المادة اللغوية المسموعة أو المنقولة التي طفقوا يجمعونها من البادية من أفواه الأعراب في المصادر التالية (٢٩):

١- القرآن الكريم . ٢- قراءات القرآن الكريم

٣- الحديث النبوي الشريف . ٤-الشعر.

٥- الشواهد النثرية .

وقد أجمعوا على القرآن الكريم من حيث الفصاحة إذ كان وما زال في أعلى درجات الفصاحة؛ فكان موقفهم منه موحداً، ومجمعاً عليه، فاستشهدوا به على قواعدهم المطردة (٣٠). أما قراءات القرآن الكريم فموقفهم منها اختلف على حسب صحة الرواية عن القارئ العدل ولو كان فرداً، وقد استبعد بعضهم قراءات سبعية من مجال الاستشهاد مثل قراءة ابن عامر (وكذلك زُيّن) بضم الزاي . وقراءة حمزة: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)(٣١) بجر الأرحام عطفاً على الضمير المتصل دون إعادة حرف

٢٨- الأنباري: أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، لمع الدولة في أصول النحو، تحقيق عطية عامر، استكهلم ،١٩٦٣م، ص ٢٨.

٢٩ – أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ١ ،١٩٧١ م ص ١٧.

٣٠ – السابق.

٣١ – النساء، ١، تراجع القراءة البحر المحيط، ج٣/٤٩٣.

الجر . كما ردوا قراءة نافع: (وجعلنا لكم فيها معائش)([٣٢]) بإبدال ياء مفعلة همزة في الجمع وهي ليست زائدة . وفي الوقت نفسه قبلوا قراءات غير سبعية في الاستشهاد مثل: قراءة الحسن :(اهبطوا مصر)([٣٣]) بمنع مصر عن الصرف . وقراءته أيضاً:(ولا خوفَ) بفتحة واحدة . وقراءة الأعمش: (وإنّ منها لما يهبُط من خشية الله)([٣٤]). بضم الباء . فالنوع الأول وإن حقق شروط القراء، لم يحقق شروط اللغويين، والنوع الثاني وإن لم يحقق شروط القراء فقد حقق شروط اللغويين (٣٥)

أما الحديث الشريف فقد قبل اللغويون الاستشهاد بالمتواتر منه ولم يستشهدوا بغير المتواتر مخافة أن يكون قد روي بالمعنى، وهذا الزعم قد زعمه أبو حيان الأندلسي وأثاره في الاعتراض على ابن مالك في الاستشهاد بالحديث ([٣٦]) غير أن الذي عليه متبعو منهج ابن مالك صاحب الألفية هو صحة الاستشهاد بألفاظ الحديث الشريف .

أما الشعر فقد وجد منهم عناية كبيرة للاستشهاد به على قواعد النحو غير أنهم حددوا حدوداً مكانية وزمانية لمن يستشهد بشعرهم ونثرهم من العرب، فهم أهل السافلة وهم أهل تهامة، وأهل العالية يعني نجد، وقد استبعدوا ما عداهم من أهل اليمن لاختلاطهم بالأحباش والفرس، وأهل البحرين لاختلاطهم بالهنود والفرس، ومن كانوا على تخوم الشام لاختلاطهم بالنبط والقبط ([٣٧]) ومن حيث الزمان فقد قسموا الشعراء إلى أربع طبقات هي ([٣٨]) :

١- الجاهليون : وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كعنترة وطرفة ...إلخ .

٢- المخضرمون: وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، كلبيد، وحسان والخنساء، وغيرهم.

---

٣٢ – الأعراف، ١٠، تراجع القراءة البحر المحيط، ج١٥/٥.

٣٣ – البقرة، ٦١ تراجع القراءة البحر المحيط، ج٣٨٠/١.

٣٤ – البقرة، ٧٤، تراجع القراءة البحر المحيط، ج٢٥٨/١.

٣٥ – السابق

٣٦ – السابق.

٣٧ – أبو النصر محمد بن طرخان الفارابي، كتاب الحروف، التقديم ووضع الحواشي إبراهيم شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت لبنان ط١ ،٢٠٠٦م، ص ٨٤ ،٨٥.

٣٨ – أحمد مختارعمر،البحث اللغوي عند العرب ،مرجع سابق، ص٤٦-٥٢ .

٣- الإسلاميون : وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق، وابن هرمة .
٤- المولدون : وهم الذين جاءوا بعد عصر الاحتجاج؛ أي: من منتصف القرن الثاني الهجري إلى زماننا هذا؛ فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما مطلقاً وبالإجماع من غير اختلاف .

أما طبقة الإسلاميين فهناك من يرفض الاستشهاد بشعرها، كأبي عمرو بن العلاء، والصواب الاستشهاد بشعرهم. والذين لا يصح الاستشهاد بشعرهم على قواعد النحو والصرف فهم المولدون ([٣٩]) من بعد إبراهيم بن هرمة إلى يومنا هذا وإن كانوا في قامة البحتري، وأبي تمام، وأبي الطيب، وبشار، وأبي نواس، والبوصيري، وغيرهم . وينطبق على النثر ما اشترط في الشعر من شروط وما حد له من حدود مكانية وزمانية .

السماع عند الشاوي: عرَّفه الشاوي بأنَّه: "الكلام الذي اتفق على فصاحته، ككلام الله، ونبيِّه حيث تُحقق أنه كلامه-صلى الله عليه وسلم-ولم يحتج المحققون بالحديث؛ لجواز نقله بالمعنى، أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح، وكلام العرب"([٤٠]).

فقد حدد الشاوي في تعريفه للسماع ثلاثة مصادر هي (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب)، وسوف نقف عليها بالتفصيل ليتحقق لنا موقفه منها:

أ – القرآن الكريم وقراءاته: فهو أفصح الكلام على الإطلاق، والمعجزة الخالدة بلا نزاع أو شقاق؛ لذلك كان هو المنهلَ الأوّل، وعليه الاعتماد والمعوّل في استنباط الأحكام اللّغويّة.

وقد اهتم الشاوي بإيراد القراءات القرآنية ومنها قوله تعالى: "وإن يكن ميتة"([٤١]) حيث نقل الشاوي قول الزمخشري: "قرأ أهل مكة "وإن تكن ميتة" بالتأنيث والرفع"([٤٢]).

وعند حديثه عن قوله تعالى: "لا ينفع نفسًا إيمانها"([٤٣]) قال الشاوي:" قرأ ابن سيرين (لا

---

٣٩ – السابق.

٤٠ – الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٤٧.

٤١ – الأنعام، ١٣٩، تراجع القراءة في الحجة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين تهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٩٨٤م،ج ٣/٤١٤- ٤١٥.

٤٢ – الشاوي: المحاكمة، ٣٩٨، والزمخشري: الكشاف ٢/٥٥.

٤٣ – الأنعام، ١٥٨، تراجع القراءة في البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ج٤/ ٢٥٩.

تنفع) بالتاء لكون الفاعل مضافاً لمؤنث الذي هو بعضه، نحو: ذهبت بعض أصابعه"([٤٤]).

فأهم ما يميز منهج الشاوي في المحاكمة هو الاهتمام بإيراد القراءات القرآنية ويتضح ذلك في حديثه عن قوله تعالى (وما أنا بطارد الذين آمنوا)([٤٥]) حيث نقل الشاوي خلاف أبي حيان مع الزمخشري حول قضية نحوية مترتبة على قراءة "بطارد" بالتنوين([٤٦]) قال الشاوي: الزمخشري قرئ "بطارد" بالتنوين على الأصل([٤٧]).

وفي حديثه عن قوله تعالى: (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا)([٤٨]) نقل الشاوي خلاف أبي حيان مع ابن عطية حول القراءة الشاذة في "ما دمت" قال الشاوي : "ابن عطية قرأ "دمت" بضم الدال عاصم وجماعة، وقرأ "دمت" بكسر الدال أهل المدينة، وابن كثير" ([٤٩]).

ويستشهد الشاوي بالقراءات الشاذة ما لم تخالف القياس حيث يقول: "ويعتد بما نُقِلَ شاذًا لم يخالف ما عرف من القياس، وإلا قُبل ولم يقس عليه، كاستحوذ، ويأبى. ومن ثَمَّ احتج ب(لتفرحوا) وإن شَذّ كالمتواتر في (وَلنَحْمِلْ)"([٥٠])

ويبطل الطعن في مواضع منها: قراءة حمزة لتواترها، كخفض "الأرحام"، ونصب "أولادهم"، وتسكين لام "ثُمَّ لْيَقْطَعْ"([٥١]).

ب – الحديث النبوي الشريف . لقد لقى الرأي القائل بحجية الحديث في أمور اللغة تأييدًا مطردًا. وكان أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هو النحوي: ابن خروف الأندلسي... وتبعه في ذلك أشهر نحاة القرن السابع: ابن مالك؛

---

٤٤ – الشاوي : المحاكمة، ٤٠٢.

٤٥ – هود، ٢٩، تراجع القراءة في البحر المحيط ج٥/٢١٨..

٤٦ – عصام سيد أحمد عامرية، المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشيخ الشاوي دراسة في المنهج وقضايا النحو، رسالة دكتوراه، ص٦٤.

٤٧ – الشاوي: المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشيخ يحيى الشاوي، تحقيق: خيرية عبد الحميد زعيمة، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جمعة الأزهر، ص٥٠٢.

٤٨ – مريم، ٣١

٤٩ – الشاوي : المحاكمة، ص٦١٨.

٥٠ – الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٤٨.

٥١ – الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٤٩.

وقد كان عظيم الاعتداد والاهتمام بالحديث، وهو يرى أن القرآن هو أوثق المصادر وأصحها في أمور اللغة، وتجيء أحاديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– بعد ذلك مباشرة في المرتبة الثانية؛ على حين أن كلام البدو من الأعراب في المرتبة الثالثة([٥٢]).

والحق أن ما أُثير من جدل حول قضية الاستشهاد بالحديث يوضح لنا أحقية الرأي القائل بالاستشهاد بالحديث؛ وذلك لأنه حتى لو رُوي بالمعنى كما أعتل المانعون، فإنه روي عن صحابة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– والموثوق في فصاحتهم، وأمانتهم في نقل المعنى المقصود من الرسول –صلى الله عليه وسلم– ومن ثم "ينبغي فتح باب الاستشهاد بالحديث على فسحة وسعة، وخاصة بعد أن تهاوت حجج المانعين، وتبددت مخاوف المتشددين، وبعد أن رأينا أن القدماء من لدن سيبويه إلى النحاة المتأخرين يستشهدون به"([٥٣]).

ويتضح استشهاد الشاوي بالحديث النبوي الشريف من تعريفه السابق للسماع: "الكلام الذي اتفق على فصاحته، ككلام الله، ونبيِّه حيث تُحقق أنه كلامه–صلى الله عليه وسلم– ولم يحتج المحققون بالحديث؛ لجواز نقله بالمعنى، أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح، وكلام العرب"([٥٤]). فهو يستشهد بالحديث ولكن بشرط التحقق من أنه كلامه – صلى الله عليه وسلم–.

وقد استشهد الشاوي بالحديث النبوي في تخريج قراءة حمزة بالجر في قوله تعالى "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"([٥٥]) حيث رد أبو حيان وابن عطية هذه القراءة بحجة أن الضمير المخفوض حرف، ولا يعطف على حرف، وذلك من وجهين. أحدهما: أن ذكر الأرحام مما يتساءل بها لا معنى له في الحض على تقوية الله تعالى، ولا فائدة فيها أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها، وهذا مما يغض من الفصاحة. والآخر: أن في ذكرها على ذلك تقرير التساؤل بها، والقسم بحرمتها. والحديث الشريف

٥٢- انظر: فك: يوهان: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ص٢٣٥:٢٣٦، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠.

٥٣- حماسة: الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص٤٧، مكتبة دار العلوم.

٥٤ – الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٤٧.

٥٥ – النساء، ١

يرد ذلك. فقد أخرج الشيخان عنه –صلى الله عليه وسلم– "من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت"([٥٦]).

ج – كلام العرب الفصحاء شعرًا كان أو نثرًا.

وقد حدد الشاوي القبائل التي يؤخذ عنها" والعرب المأخوذ عنهم هم الموثوق بعربيتهم، وهم قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض الطائيين"([٥٧]) . "ولم يؤخذ عن غير من ذكر من قبائلهم، ولا عن حضري منهم، أو مخالط الحضر"([٥٨]).

ويقسم الشاوي المسموع إلى: مطرد، وشاذ، وكلٌّ منهما أربعة أقسام هي على النحو التالي:

١– مُطردٌ قياسًا واستعمالًا: كرفع الفاعل، ونصب المفعول.

٢– مطردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال: نحو: ماضي يذر، ويدع، ومكان مثبقلٌ، والأكثر سماعًا باقِلٌ، وإفراد خبر عسى.

٣– مطرد استعمالًا، لا قياسًا: كاستحوذَ، واستنوق الجمل، وأبى يأبى.

٤– شاذٌّ فيهما: كثوبٍ مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه.([٥٩])

لقد وضع الشاوي قواعد وأصولا يُضبَط ويوزَن بها الاحتجاج بكلام العرب، وهي على ما يلي:

اعتماد الشاوي النقل عن الكفار من العرب لبعد التدليس؛ ومن ثَمَّ لم يعتمد أشعار المولدين، وإن زعموا انتحاء سمت كلام العرب؛ لعدم الثقة بهم، ولا يحتج بالمصنوع، وإن انفرد شخص بنقل ولم يُسمع ما يوافقه ولا ما يخالفه قُبِل؛ لاحتمال كونه من لغة قديمة، أو مرتجلة؛ لقوة فصاحته([٦٠]).

ويؤكد اعتماد الشاوي على السماع حديثه في قوله تعالى: "وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا"([٦١]) حيث قال: وقرأ الجمهور اكتتبها مبنيا للفاعل

---

٥٦ – ينظر: الشاوي، المحاكمة، ص٢٤٨.

٥٧ – الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٤٧.

٥٨ – الشاوي: ص٤٨.

٥٩ – انظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٥٠.

٦٠ – انظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٥١، ٥٢.

٦١ – الفرقان، ٥.

وقراءة طلحة مبنيا للمفعول، والمعنى اكتتبها كاتب له؛ لأنه كان أميا لا يكتب بيده وذلك من تمام إعجازه... وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع عن العرب في هذا النوع الذي أجد المفعولين فيه أحدهما مصرح لفظا وتقديرا، والآخر مصرح لفظا لا تقديرا قال الشاعر وهو الفرزدق:

ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعازع

إذ هو في القرآن ولا سماع أعلى منه، والسماع يجب قبوله سيما حيث يتعذر تخريجه على غير ما حمل عليه([٦٢]).

وفي حديثه عن قوله تعالى: (لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا)([٦٣]) نقل الشاوي خلاف أبي حيان مع الزمخشري حول جواز جعل الواو في قوله تعالى: (يملكون) علامة للجمع، وليست ضميرا يعرب فاعلا من عدمه([٦٤])، حيث قال الزمخشري: " ويجوز أن تكون –الواو– في لا يملكون علامة للجمع، كالتي من أكلوني البراغيث، والفاعل (من اتخذ) لأنه في معنى الجمع"([٦٥]).

وقد رد الشاوي هذه اللغة، حيث قال: "ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة، مع وضوح جعل الواو ضميرا"([٦٦]). وهذا يؤكد أن الشاوي كان يتحرى الدقة فيمن يأخذ عنهم اللغة.

---

٦٢ – انظر: الشاوي، المحاكمة، ص٨٠٦–٧٠٧.

٦٣ – مريم، ٨٧

٦٤ – عصام سيد أحمد عامرية، المحاكمة ....دراسة في المنهج وقضايا النحو، ١٨٦.

٦٥ – الزمخشري: الكشاف، ٤٢/٢.

٦٦ – الشاوي: المحاكمة، ٦٢٧.

٢- المبحث الثاني: القياس.

القياس عند النحاة هو : تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو : حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو : ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل هو : اعتبار الشيء بالشيء بجامع (٦٧) وهذه الحدود كلها متقاربة . وقد أولى النحاة هذا الأصل عناية كبيرة بعد أصل السماع لأن الغرض من القياس تعدية حكم الأصل إلى الفرع، ومن هذا القبيل فالنحو في معظمه قياس خاصة في التصريف والأبنية وفي تأليف الجمل لذا قال الكسائي: (٦٨)

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

والقياس عند النحاة ثلاثة أنواع (٦٩)

١- قياس العلة : وهذا الذي تراعى العلة فيه و بناءًا عليها يعدى حكم الأصل إلى الفرع كرفع نائب الفاعل .

٢- قياس الشبه : وهو الذي لا تراعى فيه العلة مثل إعراب الفعل المضارع لشبهه باسم الفاعل .

٣- قياس الطرد : وهو الذي تكون العلة فيه غير مناسبة كقول النحاة، إنّ (ليس) مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف .

وقد أفاض النحاة – كما أفاض الفقهاء – في القياس وجعلوا له أربعة أركان هي:

١- المقيس عليه، ويسمى الأصل، وهو المطرد في السماع وفي القياس، والمقصود بالاطراد في السماع كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عنه الشذوذ والندرة (٧٠)

٢- المقيس، وهو الفرع الذي يراد تعدية حكم الأصل إليه وهوفي هذا المجال يشمل قياس التراكيب على التراكيب، وقياس الأبنية على الأبنية أي يشمل مجال الأصوات والصرف والنحو (٧١)

---

٦٧ – الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، مرجع سابق، ص ٤٢.

٦٨ – القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية القاهرة، مصر، ط ١ ،١٩٨٧م، ج ٢ ،ص ٢٦٧

٦٩ – تمام حسان، الأصول، ص ١٥٤

٧٠ – ابن جني، الخصائص، ص ١-٣ .

٧١ – تمام حسان، الأصول، ص ١٥٨ ،١٥٩.

٣- العلة، وهي ما يكون سبباً في وقوع الحكم، ولها ارتباط بالأصل وتدور مع الحكم وجوداً وعدماً، أو هي الجامع الذي به يمكن أن يعدى حكم الأصل إلى الفرع مثل رفع نائب الفاعل قياساً على رفع الفاعل لعلة الإسناد . ومن قواعد التوجيه عند النحاة ،أن ما جاء على أصله لا يسال عن علته وما خرج عن الأصل فإما أن يكون غير مطرد وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، وما كان مطرداً بحثوا عن علته . ومثال ذلك عندهم، الأصل في الأسماء الإعراب، فلما وجدوا أسماءً مبنية بحثوا عن علة بنائها كما في قول ابن مالك([٧٢]) :

لشبـــه من الحـــروف مدنـــي والاسم منه معـــرب ومبني

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا

فوجدوا أن الأسماء المبنية علة بعضها لشبهها الحروف في وضعها مثل(تاء المخاطب) و(نا الفاعلين)، كما وجدوا علة بعضها لشبهها الحروف في أداء معانٍ ينبغي أن تؤدى بالحرف مثل الاستفهام كما في(متى)، والإشارة كما في(هنا) وهكذا ...

القياس عند الشاوي: عرَّفه الشاوي بأنَّه : "حمل غير المنقول على المنقول في معناه"([٧٣]).

ويُعدُّ (القياس) من أدلَّة النحو الرئيسة منذ عهود النحو الأولى، فقد ارتبط النحو بالقياس ارتباطًا وثيقًا، وصارا متلازمين، لأنَّ النصوص المسموعة محدودة، والتعبيرات غير محدودة، فيحمل بعضها على بعض بالقياس، فإنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كلَّه قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، فيقاس (عمرو) على(بشر) في (كتب بشر) مسموعًا، وكذا في المنصوبات. ولولا القياس لانسد باب النحو، بخلاف اللغة فلا قياس فيها([٧٤]).

وللقياس أثر محمود في إثراء اللغة وتنميتها، حيث اقترن القياس بالنحو ،والمتتبع لكتاب (ارتقاء السيادة) يجده يُفصِح عن وعي الشاوي الكبير بأهمية استحضار

---

٧٢ – ابن مالك، متن الألفية، دارالسلام للطباعة والنشروالترجمة، القاهرة، مصر، ط ٣، ٢٠٠٦م، ص ١٣.

٧٣ – الشاوي:ارتقاء السيادة، ص٦١.

٧٤ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٦١-٦٢.

المعقول، ومنه القياس، في حفظ اللغة العربية وضبط قواعدها ومنحها أسباب البقاء والتطور. وهو مسعى حميد يتقاسمه مع نخبة من بني جلدته من العلماء الأجلاء.

ويتضح اعتداد الشاوي بالقياس من خلال حديثه في قوله تعالى: (هيهات هيهات لما توعدون)([٧٥]) فقد نقل الشاوي خلاف أبي حيان مع الزمخشري حول تنوين هيهات عند من نونها([٧٦]) حيث ذهب الزمخشري إلى أنها إذا نونت نزلت منزلة المصدر([٧٧]).

وانتصر الشاوي لرأي الزمخشري حيث قال: "تنزيل الشيء منزلة غيره لا يجعله إياه، وإنما جعل كذلك من جهة أنه صار أدخل في الاسمية منه، إذا لم ينون، فهو كالمصدر نائب عن الفعل منونا"([٧٨]).

ومن اعتماد الشاوي على القياس حديثه عن قوله تعالى: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم "([٧٩]) حيث نقل الشاوي خلاف أبي حيان مع الزمخشري حول إعراب قوله تعالى " ولها كتاب معلوم" في الآية الكريمة موضع الخلاف، حيث ذهب الزمخشري إلى أن الجملة واقعة صفة لقربه وذهب إلى القياس في عدم توسط الواو بينهما، أي بين الصفة والموصوف كما في قوله : وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون"، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف([٨٠]).

وقد حدد الشاوي للقياس أربعة أركان : أصل، وفرع، وحكم، وعلة جامعة، كرفع ما لم يُسم فاعله قياسًاعلى الفاعل، بجامع الإسناد. ويشترط الشاوي في المَقيس عليه (الأصل)، عدم شذوذه، كاسْتَحْوَذَ واسْتَنْوَقَ([٨١]).

حكم القياس على الشاذ والقليل: فما لا يقاس عند الشاوي على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركا، فلا يترك ماضي (يزن) قياسًا على ماضي (يذر).

---

٧٥ – المؤمنون، ٣٦.

٧٦ – عصام سيد أحمد عامرية : المحاكمة دراسة في المنهج وقضايا النحو، ١٦٧.

٧٧ – الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: دار المعرفة، ج٣، ص٢٣.

٧٨ – الشاوي: المحاكمة، ص٦٦٨.

٧٩ – الحجر، ٤.

٨٠ – ينظر: الزمخشري في الكشاف، ٣٨٧/٢، والشاوي في المحاكمة، ص٥٥٣.

٨١ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٦٢.

ولا يقاس على ما كثر سماعه خارجًا عن القياس، كما سمع من نحو: قُرشيٌّ، في نسب قريش، وإن كان أكثر من شنوءة؛ لجريانها على القياس وخروج ما ذكر، فلا يقاس عليه، سعيد، وكريم.

أقسام القياس، جعلها الشاوي أقساما ثلاثة هي: قياس المساوي، وهو أن يحمل الفرع على الأصل كما يحمل النظير على النظير، وقياس الأولى بحمل الأصل على الفرع، وقياس الأدون وهو حمل الضد على الضد([٨٢]).

تعدد المَقيس عليه، إذ يجوز عند الشاوي حمل فرع على أصل متعدد، ويمثل لذلك بـــ(أي) أعربت في الاستفهام والشرط حملا على (بعض) وهي نظير لها، وحملا على (كل) وهي نقيض لها([٨٣]).

الفرق بين علل النحويين والفقهاء، علل الفقه كما يراها الشاوي "أمارات فيصح تخلفها، وعلل النحو أقرب منها للعلل العقلية فهي غير مدخولة([٨٤]).

أقسام العلة يقسم يحيى الشاوي العلة إلى مظهرة حكمة، وموجبة وهذه الأخيرة أكثر استعمالا وأشد تداولا.

أقسام العلة الموجبة: ويحصر الشاوي المشهور منها في: علة سماع مثل(ثدياء)، وعلة تشبيه نحو إعراب الفعل وبناء الاسم، وعلة استغناء نحو (ترك عن ودع)، وعلة استثقال نحو (حذف واو يعد)، وعلة فرق مثل (رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى)، وعلة توكيد (كتأكيد الفعل بالنون لتأكيد إيقاعه)، وعلة تعويض (نحو اللهم)، وعلة تنظير (كالكسر للساكن بالجزم حملا على الجر)، وعلة نقيض ومنه (حمل (لا) على (أن)، وعلة حمل (كتذكير الفعل المؤنث حملا على المعنى) نحو ﴿فمن جاءه موعظة﴾([٨٥]) وتقديره (وعظ)، وعلة مشاكلة مثل لفظ ﴿سلاسل وأغلالا﴾([٨٦])، وعلة معادلة نحو (أحمد ومسلمات)، وعلة مجاورة مثل (هذا جحر ضب خرب)، وعلة وجوب كرفع الفاعل، وعلة جواز نحو أسباب الإمالة، وعلة تغليب نحو قوله تعالى: ﴿وكانت من

---

٨٢ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٦٥.

٨٣ – ينظر:الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٦٨.

٨٤ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٦٩.

٨٥ – البقرة، ٢٧٥.

٨٦ – الإنسان، ٤

القانتين﴾([87])، وعلة اختصار كالترخيم، وعلة تخفيف مثل الإدغام، وعلة أصل نحو: (استحوذ ويؤكرم) وصرف ما لا ينصرف، وعلة أولى كتقديم الفاعل على المفعول، وعلة دلالة حال كالهلال عند استهلاله، وعلة إشعار نحو (مصطفون)، وعلة تضاد، وعلة تحليل([88]).

العلة إما بسيطة أو مركبة، يمثل يحيى الشاوي للأولى بـــ (الاستثقال والجوار والمشابهة)، وللثانية بـــ (قلب واو ميزان لسكونها وكسر ما قبل آخرها)([89]).

ويمكن التعليل بعلتين، وهو ما يجيزه الشاوي ويمثل له بـــ قلب واو (مسلميّ) "للاجتماع مع الياء والكسر اللازم لما قبل ياء المتكلم، فهي بسبب الإدغام كالموالية لياء المتكلم كما يشير الشاوي في السياق ذاته إلى أن العلل قد تكثر"كتعليل تنزيل الفاعل منزلة الجزء من فعله بتسكين الفعل له ومنع العطف عليه ضميرا ووقوع الإعراب بعده وتأنيث الفعل لتأنيثه([90]).

تعليل حكمين بعلة واحدة، وهو عند يحيى الشاوي "لحكمين متضادين في محل واحد كما في باء التعدية أنها من الفعل كالهمزة ومن المجرور لعدم جواز الفصل"([91]).

دور العلة: العلل التعليمية، و العلل القياسية، الأولى عند يحيى الشاوي هي: التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، والثانية كـــتعليل النصب بـــأن لشبهها بالفعل المقدم المفعول([92]).

تعارض العلل: يذكر الشاوي أن تعارض العلل ضربان:

١- اتحاد موجبها، وهو السابق في التعليل بعلتين.

٢- واختلاف الموجب، كإعمال(ما) وإهمالها؛ لشبهها بليس في نفي الحال، والدخول على الجملة الاسمية([93]).

---

٨٧ – التحريم، ١٢

٨٨ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٧٠-٧١.

٨٩ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٧٤.

٩٠ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٧٥.

٩١ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٧٦.

٩٢ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٧٨.

٩٣ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٧٧.

مسالك العلة، ويذكر منها الشاوي الإجماع و،الإيماء، والسبر، والتقسيم، والمناسبة، والطرد، وإلغاء الفارق([٩٤]).

فساد العلة: وذكر الشاوي من ضروبه: النقض، وتخلف العكس، وعدم التأثير، والقول بالموجب، وفساد الاعتبار، وفساد الوضع، ومنع العلة في الأصل والفرع، والمطالبة بتصحيح العلة، والمعارضة([٩٥]).

المبحث الثالث: الإجماع.

ويقصد به في اصطلاح النحاة اتفاق نحاة البلدين(الكوفة والبصرة) . وابن جني يرى أنه لا يكون حجة إلا إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، فأما إن لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه وذلك لأنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ (يقصد النحاة) . كما جاء النص عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (أمتي لا تجتمع على ضلالة)([٩٦]). وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ([٩٧]). ومن كلام ابن جني نعرف أن قوة الإجماع عند النحاة ليست في قوة الإجماع عند علماء الدين صحابة أو تابعين، لأن علماء الأمة إنما شهد لهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم). أنهم لايجتمعون على ضلالة كما أن هناك كثير من الأحاديث دعت إلى التزام الجماعة وعدم الشذوذ عنها . ومع ضعف إجماع النحاة موازنة بإجماع الفقهاء، فإن كثيراً من قواعد التوجيه قد وردت معتمدة عليه في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجة خاصة في كتب الخلاف وكتب الأصول ([٩٨]) .

الإجماع عند الشاوي: عرفه الشاوي بأنه:"إجماع أهل البلدين ما لم يخالف نصًا أو قياسًا"([٩٩])

---

٩٤ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٧٩–٨٤.

٩٥ – ينظر: الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٨٤–٩٢.

٩٦ – ورد هذا الحديث بروايات مختلفة في سنن أبي داود وسنن ابن ماجة، وسنن الترمذي.

٩٧ –انظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية دار الكتب المصرية القاهرة، ١٩٥٢م، ج ١ ،ص ١٨٩ .

٩٨ – تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص ١٩.

٩٩ – الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٥٥.

فهو إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) على أمر يتعلَّق بالصناعة النحوية والصرفية ؛ حيث قصر الشاوي الإجماع على أهل البلدين بحيث لا إجماع إلا إجماعهم، معنى ذلك أن نحاة الأمصار لا أثر لهم في الإجماع؛ وإنما يَقتصر دورهم على الاقتداء بهم.

أما إجماع العرب من غير النحويين على شيء، فقد عدَّه الشاوي حُجة إن أمكن الوقوف عليه، وفي ذلك يقول: "وكذاإجماع العرب حجة، ولكن إدراكه عسير؛ لكثرة الاختلاف"(١٠٠)، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويُبلغهم ويسكتون عليه، قال ابن مالك في "التسهيل:(١٠١)

استُدِلَّ على جواز توسيط خبر "ما" الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

فَأَصبَحوا قَد أَعادَ اللهُ نِعمَتَهُم إِذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ ما مِثلَهُم بَشَرُ

وردَّه المانعون : بأنَّ الفرزدق تَميمي، تكلَّم بهذا مُعتقدًا جوازه عند الحجازيين، فلم يُصبْ، ويُجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومِنْ مُناهُم أن يظفروا له بزلة يُشَنِّعُون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنُقل؛ لتوفُّر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله"(١٠٢)

ولا يُحتج بكلام المولدين، وقيد بغير أئمة اللغة؛ ولذا استشهد بقول حبيب بن أوس الطائي؛ لأنه من علماء العربية(١٠٣).

ومما يؤكد اعتماد الشاوي على الإجماع حديثه عن قوله تعالى: (ليتخذ بعضهم بعضا سخريا)(١٠٤) حيث قال الشاوي بعد أن نقل كلامًا عن أبي علي الفارسي "ألا ترى إلى إجماع القراء على ضم السين في قوله "ليتخذ بعضهم بعضا سخريا" لما تخلص الأمر للتحريم"(١٠٥).

---

١٠٠ – الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٥٧.

١٠١ – ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل: تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ –١٩٩٠م)، ج١، ص ٣٧٣.

١٠٢ – ينظر: الاقتراح: ص٥٦.

١٠٣ – الشاوي: ارتقاء السيادة، ص٥٨.

١٠٤ – الزخرف، ٣٢.

١٠٥ – الشاوي، المحاكمة، ص٦٩٢.

استصحاب الحال. المبحث الرابع:

استصحاب الحال أحد أدلة النحو المعتبرة عند الأنباري والسيوطي:

فهو: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل أي: ما يثبت من الأحكام النّحويّة والصّرفيّة بالأدلّة الإجماليّة السّابق ذكرُها، لا يجوز العدول عنه أو تركه، حتّى يردِ الدّليل النّاقل عن ذلك الأصل.

فإذا قام الدّليل على ترك الأصل وجب الانقياد للدّليل، ولا يجوز حينئذ الاستمساك بالأصل؛ لذلك كان الاستصحاب أضعف الأدلّة؛ فلا يجوز التمسّك به إلاّ إذا انعدم الدّليل من القرآن، أو السنّة، أو كلام العرب، أو الإجماع، أو القياس الصّحيح؛ فإذا تعارض مع دليلِ من السّماعِ أو القياس فلا عبرة به([١٠٦]). ومن أمثلة الاستصحاب قولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنيًّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء».

واستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتّى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب.

والمسائل التي استدل فيها الشاوي بالأصل كثيرة منها: الأصل في البناء السكون إلاّ لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتّى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد([١٠٧]).

ومع أنّ الشاوي يَعدّه من أدلة النحو المعتبرة فإنه يجعله أضعف الأدلة، فيقول: ولضعف دليل الاستصحاب لم يثبت مع المعارض، كشبه الحرف في البناء، وشبه الفعل في منع الصرف. فالاعتراض عليه بذكر دليل يدل على زواله، وجوابه بمنع الزوال([١٠٨]).

لهذا لا يجوز التمسك به ما وُجِد هناك دليلٌ؛ ألا ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه.

---

١٠٦ – انظر " لُمع الأدلّة " لابن الأنباريّ، ص١٤٢.

١٠٧ – ينظر: الشاوي، ارتقاء السيادة، ص٩٧–٩٨.

١٠٨ – ينظر: الشاوي، ارتقاء السيادة، ص٩٨.

الخاتمة:

لقد تمكن البحث من الوصول إلى النتائج التالية:

- **اشترك علم أصول النحو في أدلته مع أدلة أصول الفقه؛ فأصول النحو الأربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال هي نفسها الموجودة في علم أصول الفقه.**
- **أفاد علماء أصول الفقه من بعض أبواب النحو ومسائله في استخراج بعض الأحكام الشرعية، ومن أهمها: (باب حروف المعاني).**
- **أخذ النحاة بعض أبواب أصول الفقه في مؤلفاتهم؛ فهناك بعض المصطلحات المشتركة بين النحو وأصول الفقه ومنها: (مصطلح النسخ)، وأغلب أقوال العلماء أن علم الفقه وأصوله سبق علم النحو وأصوله من حيث النشأة.**
- **وجود كثير من أوجه التشابه في المنهج عند علماء أصول الفقه والنحاة، ومن أمثلة هذا التشابه: ما يسمى في الفقه بإحداث قول ثالث، والتلفيق بين المذاهب.**
- **اشتغال بعض النحاة بعلم الأصول، واشتغال بعض الأصوليين بعلم النحو؛ لذلك لا عجب أن نجد من الأصوليين من اشتغل بالنحو، والعكس، مثل: نجم الدين الطوفي، وجمال الدين الإسنوي، وغيرهما.**
- **إن كتاب (ارتقاء السيادة) للشاوي (ت: ١٠٩٦) من المصادر المهمة التي تفيد الدارس في معرفة ما يتصل بأدلة النحو، وهي: السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، وقد جعله الشاوي على أسلوب الاقتراح للسيوطي، ويتضح ذلك من خلال المناظرة بين الكتابين التي تؤكد التزام الشاوي بنفس أسلوب وترتيب السيوطي. فهذا العالم الجليل استطاع أن يجمع ما يتصل بتلك الأصول بطريقة علمية ومنظمة، معتمدًا في ذلك على المصادر الأصيلة التي وضعها النحاة السابقون.**
- **ولم يقتصر الشاوي في (الارتقاء) على عرض أصول النحو الأربعة؛ وإنما تجاوزها إلى الحديث عن حد أصول النحو، وحدود النحو، وحد اللغة، وهل هي من وضع الله تعالى أو البشر؟ ومناسبة الألفاظ للمعاني، والدلالة النحوية واجتماعها، والحكم النحوي وأنواعه، والرخص النحوية واجتماعها.... وغيرها. ولم يقتصر درو الشاوي على إفراد مصنف يشمل أصول النحو، ولكن كانت له**

إضافات قيمة وتقسيمات وتطبيقات عملية في كتابه المحاكمة فقد برز فيه منهج الشاوي ومن أهم سمات هذا المنهج التنظيم والترتيب والتفصيل والتوضيح، وقد تعددت شواهد الشاوي في المحاكمة وهي أنواع الشواهد التي ذكرها النحاة اللغويون في كتبهم وهي القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة، والحديث الشريف، والشعر، والأمثال والأقوال.

أهم المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

- الإسنوي: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار، ط١، ١٩٨٥.
- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، لمع الأدلّة في أصول النّحو، تحقيق: عطية عامر، المكتبة الكاثوليكية ــ بيروت، ١٩٦٣.
- أبو حيان: البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م
- أنعم: عبد الملك عبد الوهاب: التفاعل بين النحو وأصوله والفقه وأصوله، مجلة الشريعة والقانون – العدد السادس والأربعون إبريل ٢٠١١
- ابن جني:أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط ٣، القاهرة ١٩٨٦.
- ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام:ج٤، ط١، ١٩٨٤، دار الحديث
- حماسة: محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم.
- حسان: تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٤ م
- الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) سير أعلام النبلاء، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ م.
- الزمخشري: (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: دار المعرفة
- زعيمة: المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشيخ يحيى الشاوي، تحقيق ودراسة، خيرية عبد الحميد زعيمة، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر.
- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

- سعد الله: أبو القاسم سعد الله (المتوفى: ١٤٣٥هـ)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- السيوطي: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق طه عبد الرّؤوف سعد، طبعة مكتبة الصّفا، القاهرة ١٩٩٩.
- الشارف لطروش: أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي العربي، مجلة حوليات التراث - مستغانم(الجزائر)
- الشاوي: : يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله، أبو زكرياء الشاوي الملياني الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، ط١، ١٩٩٠، دار الانبار. المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية، تحقيق: خيرية عبد الحميد زعيمة، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جمعة الأزهر.
- عصيدة: فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو - ماجستير٢٠٠٦ جامعة النجاح الوطنية.
- عامرية: عصام سيد أحمد عامرية، المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشيخ الشاوي دراسة في المنهج وقضايا النحو، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،١٩٨٨م.
- عمر:أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ١ ،١٩٧١ م .
- الفارابي: أبو النصر محمد بن طرخان الفارابي، كتاب الحروف، التقديم ووضع الحواشي إبراهيم شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت لبنان ط١ ،٢٠٠٦م .
- الفارسي: أبو علي الفارسي، الحجة، تحقيق: بدر الدين تهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٩٨٤م،
- فك: يوهان: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠.
- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية القاهرة، مصر، ط ١ ،١٩٨٧م، ج ٢.

- ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- متن الألفية،دارالسلام للطباعة والنشروالترجمة،القاهرة، مصر، ط ٣، ٢٠٠٦ م.
- ياقوت: محمود سليمان ياقوت: أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية - ٢٠٠٠
- ياقوت: أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية،ط١، ١٩٩٤م.